

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات الدولي مصر نموذجاً
للمدة (2000 - 2024)

أ.د. سعد محمود خليل الكواز

الباحث محمد غانم كاظم محمد

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

تاريخ تقديم البحث : 2025/06/12

تاريخ قبول النشر : 2025/07/16

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة، والاستثمار الأجنبي المباشر، على ميزان المدفوعات الدولي، مع التركيز على جمهورية مصر العربية. تكتسب الدراسة أهميتها من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المتغيرات في تحديد الاستقرار الاقتصادي الخارجي، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية. يندرج البحث ضمن الجهود الرامية إلى فهم العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات وبين ميزان المدفوعات الدولي، بهدف تقديم رؤى علمية تدعم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق توازن الحسابات الخارجية. تتلخص مشكلة البحث بتفسير تأثير التضخم وسعر الصرف وعجز الموازنة والاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، ومدى ارتباط هذه المتغيرات بالتغيرات في الوضع الاقتصادي الخارجي لجمهورية مصر العربية، وتستند الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين: الأولى تنفي وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات على ميزان المدفوعات، والثانية تقر بوجود علاقة تأثير بينهما. ويُتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات لصانعي القرار الاقتصادي حول مساهمة المتغيرات الاقتصادية الكلية في ميزان المدفوعات الدولي لجمهورية مصر العربية.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، سعر الصرف، التضخم، عجز الموازنة، الاستثمار الاجنبي المباشر.

Abstract

This study aims to analyze the impact of some macroeconomic variables, namely inflation, exchange rate, budget deficit, and foreign direct investment, on the international balance of payments, with a focus on the Arab Republic of Egypt. The study derives its importance from the vital role these variables play in determining external economic stability, given regional and global political and economic challenges. The research falls within efforts to understand the quantitative relationship between these variables and the international balance of payments, with the aim of providing scientific insights that support economic policies aimed at enhancing financial sustainability and achieving external balance.

The research problem is summarized in explaining the impact of inflation, exchange rate, budget deficit, and foreign direct investment on the balance of payments, and the extent to which these variables are related to changes in the external economic situation of the Arab Republic of Egypt. The study is based on two main hypotheses: the first denies the existence of a significant impact of these variables on the balance of payments, and the second acknowledges the existence of a significant relationship between them. The results of this study are expected to contribute to providing recommendations to economic decision-makers regarding the contribution of macroeconomic variables to the international balance of payments of the Arab Republic of Egypt.

المقدمة:

تُعدُّ دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات الدولي من المواضيع الحيوية في مجال الاقتصاد الكلي؛ إذ يشكل ميزان المدفوعات أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس الوضع الاقتصادي الخارجي للدول، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في سياق الدول العربية التي تمر بتحديات اقتصادية ترتبط بالجوانب السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، وسيتم التركيز على أربعة متغيرات أساسية هي التضخم وسعر الصرف وعجز الموازنة والاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ يعد التضخم أحد العوامل المؤثرة في القوة الشرائية والعملات المحلية، مما ينعكس على التبادل التجاري والتدفقات المالية الدولية، وأن سعر الصرف يمثل أداة لتحديد تنافسية الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الحسابات الخارجية للبلد، أمَّا عجز الموازنة فيعكس التحديات المالية الداخلية التي ستؤثر في الاقتصاد القومي، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محرك للنمو الاقتصادي ويؤثر على التدفقات الرأسمالية عبر الحدود الخارجية، وسيتم التركيز على تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وميزان المدفوعات الدولي، لجمهورية مصر العربية التي تختلف في مستويات النمو الاقتصادي والأوضاع المالية والهيكل الاقتصادي، التأكيد على السياسة الاقتصادية في توجيه هذه المتغيرات لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

أهمية البحث:

يندرج البحث ضمن الجهود الرامية إلى فهم العلاقة الكمية بين المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر و عجز الموازنة) و ميزان المدفوعات الدولي بهدف تقديم رؤى علمية تدعم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق توازن الحسابات الخارجية وذلك بالاعتماد على مصر نموذجاً، حيث تتجسد أهمية البحث بما يأتي :-

1- التعرف على الاتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر و عجز الموازنة لمدة الدراسة).

2- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر و عجز الموازنة لمدة الدراسة).

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بكيفية تأثير كل من التضخم وسعر الصرف وعجز الموازنة، والاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولي في دول عربية مختارة، والتعرف على العلاقة بين هذه المتغيرات المختلفة وكيفية تأثيرها المشترك على التوازن الاقتصادي الخارجي لجمهورية مصر العربية.

هدف البحث:

تتلخص أهداف البحث بما يأتي :-

1- عرض الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بميزان المدفوعات الدولي.

2- توضيح الملامح الأساسية للقطاعات السلعية وغير السلعية لجمهورية مصر العربية.

فرضية البحث:

1. فرضية العدم : التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات الدولي في مصر ولمدة البحث .

2. الفرضية البديلة : التي تنص على وجود علاقة تأثير بين المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات الدولي في مصر ولمدة البحث .

منهج البحث:

اعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي لاتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة ، فضلاً عن الأسلوب الكمي القياسي لتحليل نتائج التقدير للأنموذج القياسي المستخدم في الدراسة .

1: الجانب النظري والمفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية

سيتم عرض الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، عجز الموازنة) كما يأتي

1-1: سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، أو العكس. وبصيغة أخرى، هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو العكس (عبد الهادي ونادية، 2021، 6). ويُعرف سعر الصرف بأنه المرآة التي تعكس وضع الدولة التجاري مع الدول الأخرى من حيث الصادرات والواردات؛ إذ يربط اقتصاد دولة معينة باقتصادات الدول الأخرى (نعمة، 2011، 15).

أنواع سعر الصرف:

ويأخذ سعر الصرف أنواع عديدة باختلاف المدخلات المستندة إليه، ومن أبرز هذه الأنواع ممّا يأتي : (عبد الهادي ونادية 2021 ، 8)

أ- **سعر الصرف الاسمي:** ويعبر عن سعر الصرف الحقيقي بأنه السعر الذي على أساسه يمكن لشخص ما أن يشتري أو يبيع السلع والخدمات بين بلدين لا على التعيين، وإذا ما قارنا بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي، يمكننا القول إنّ سعر الصرف الاسمي يعكس أسعار العملات الأجنبية بين بلدين، بينما يعكس سعر الصرف الحقيقي أسعار السلع والخدمات بين بلدين مختلفين. (Mankiw ,2007, 702 – 705)

ب- **سعر الصرف الحقيقي:** ويعرف أيضًا عن مؤشر يجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم؛ إذ يعكس التغيرات في الأسعار العالمية ويقارنها بمستوى الأسعار المحلية، ممّا يجعله أداة لقياس معدل التضخم داخل الدولة(حامد ، 2011، 2).

ت- **سعر الصرف التوازني:** إنّ سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، أي إنّ الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني (زيان، 2013، 19).

أهمية سعر الصرف

يُسهم سعر الصرف دورًا أساسيًا في الأنشطة الاقتصادية الخارجية التي يمارسها أي بلد، سواء كانت تجارية أم استثمارية. وتبرز أهمية سعر الصرف بما يأتي : (سلمى، 2015، 13)

أ-تتبع مساهمته في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي في توازن الاقتصاد الداخلي والخارجي ، لأن التوازن الداخلي ينعكس على استقرار الأسعار المحلية فضلاً عن تحقيق مستوى النمو الاقتصادي ، بينما ينعكس التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، الذي يظهر في معاملات التجارية المختلفة للدولة .

ب- يهدف سعر الصرف إلى إيجاد طرائق وإجراءات يمكن أن تحقق استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية (بعلول، 2018، 4).

ت- بما أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار، فيمكن أن يعمل في النهاية كمؤشر للحساب الجاري ،على الصعيدين المحلي والخارجي.

ث-تؤدي زيادة سعر الصرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع التصديرية المنتجة محليا وانخفاض أسعار الواردات (تجاري، 2010 ، 122).

العوامل المؤثرة في سعر الصرف : هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف التي يمكن عرض أبرزها كما يأتي:

- أ- عرض النقد :
- ب- أسعار الفائدة:
- ت- التضخم:
- ث- ميزان المدفوعات:
- ح- التغيرات في قيمة الصادرات والاستيرادات:

1-2: التضخم :

يمثل التضخم حالة اقتصادية التي تتأثر بارتفاع أسعار السلع وخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة الأجنبية ، (الجبوري، 2017، 5). أو أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي ترتبط بالمستوى المعاشي للأفراد المستهلكين لها (ال شريف ، 2022 ، 6).

1- أنواع التضخم

هنالك أنواع عديدة للتضخم تؤثر في قطاعات الاقتصاد ومنها الأتي :

أولاً: التضخم المالي : يشير إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة. ويترتب على هذه الظاهرة الاقتصادية زيادة تكلفة المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد (عناية ، 2022 ، 14).

ثانياً: التضخم النقدي: يُعد التضخم النقدي من الظواهر النقدية الكبيرة التي تمثل إحدى أبرز المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه دول العالم المختلفة، وذلك لما يترتب عليه من آثار سلبية تهدد استقرار اقتصادات تلك الدول، وقد تعوق نموها أو تؤدي إلى تراجع هذا النمو. (العدوي، 2018 ، 31).

ثالثاً: التضخم الاقتصادي:

إنَّ الزيادة في المخزون المالي، سواء كان ذلك في الدخل النقدي أم أسعار السلع، ويتم قياسه عادة بمؤشرات أسعار المستهلك على مدى أشهر أو سنوات. وينعكس تأثير التضخم على القوة الشرائية للعملة، مما يؤدي إلى تقليص قيمتها. وأن له تأثيرات سلبية على الأفراد الذين يتقاضون أجوراً ثابتة؛ إذ يتسبب في انخفاض قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات (مهران، 2018، 47).

2- أسباب التضخم :

هناك العديد من الأسباب للارتفاع المستمر للأسعار التي يمكن عرضها: (صالح، 2023، 12).

- أ- ارتفاع المعروض النقدي:
- ب- ارتفاع تكاليف:
- ج- الدين العام :
- د- فرض الضرائب:
- هـ- سعر الصرف:
- ن- عدم كفاءة السياسات النقدية والمالية:

3- آثار التضخم:

ان التضخم له آثار الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ إنَّ من أكبر آثاره فقد النقود لأبرز وظائفها وهي كونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود، وآثار التضخم منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ألا أنه يلحظ أن

الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إذا كانت ترخم في حدود ونسبة بسيطة معقولة، أمّا الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التضخم (المستوي، 2018، 6).

أولاً: أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود :

ثانياً: أثر التضخم على الادّخار:

ثالثاً: أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

رابعاً: تأثير التضخم على توزيع الثروة:

خامساً: أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

1-3: الاستثمار الأجنبي المباشر

لم يُتفق على تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ويغطي جميع جوانبه، لذلك سنستعرض بعض التعريفات التي حسب مفهومها من جوانب مختلفة، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه التدفقات الناشئة من انتقال رؤوس الأموال المعدة للاستثمار إلى البلدان المضيفة، أو المتلقية لتعظم الأرباح وتحقيق المنفعة وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإنشاء المشاريع المختلفة في الدول المضيفة، ويحصل المستثمرين على مرونة في إدارة الشركات المستثمرة، أي يتم استثمار رؤوس الأموال الموجودة لدى المستثمرين الأجانب في بلد ثاني ليس البلد الام للمستثمر (خلف، 2020، 72). وعرف أيضاً بأنه النشاط الذي يحصل عليه إذا امتلك مستثمر مقيم في بلده الام الاصل إنتاجي في بلد ثاني مضيف (السامرائي، 2002، 14).

1-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاد تتمثل ما يأتي (Griggio, 2017, 4):

1- يُسهم ذلك في تعزيز المنافسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، ممّا يحفز الشركات المحلية على الحصول على الأجهزة والوسائل الفنية الحديثة. ويعزز هذا التنافس الابتكارات ويؤدي إلى تطوير المهارات والإمكانات التكنولوجية والبشرية لدى الشركات المحلية.

2- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتلقية للاستثمار وتطوير المنتجات ولاسيما إذا كانت المشاريع الاقتصادية المشتركة مثل فروع الشركات متعددة الجنسية وشركات البلد الام (حافظ، 2020، 21).

3- توفير رؤوس الأموال الأجنبية للبلد بالمنتجات المشاريع المشتركة التي تكون معدة للتصدير؛ إذ تتميز بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات للبلد المضيف (العلاوي، 2021، 20).

2-أهداف الاستثمار الأجنبي:

من المعلوم أن الهدف الرئيس للاستثمار هو الحصول على الربح، مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك تراكم رأس المال هذا بصورة عامة، وإمّا بصورة خاصة فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى: (Ramona, 2014, 337)

أ- ايجاد أسواق جديدة للسلع التي تنتجها الشركة الأجنبية .

ب- الاستفادة من القوانين والتسهيلات بكل أنواعها التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي (سعود وصالح، 2020، 179).

ت- إمكانية الحصول على الأرباح التي يحققها المستثمر في البلدان المضيفة (حامد وآخرون ، 2022، 102).

ث- تعمل الاستثمارات على تقليل المخاطر التي تهدد الاستثمارات الشركات الأجنبية، إن توزيع الاستثمارات على عدد من البلدان يعمل على تخفيض هذا الخطر.

ج- احتمال قيام المنافسة بين المؤسسات الأجنبية والشركة والصناعات المحلية من الناحية المتانة والأسعار وذلك لتوفر التكنولوجيا والتقنيات المتطورة (عودة والمرسومي، 2020، 115).

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ومن أبرز هذه المحددات وهي الآتي (عباس، 2000، 175):-

- 1- المحددات السياسية:- إن تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة له تأثير كبير.
- 2- المحددات الاقتصادية: يأتي الاستقرار الاقتصادي في المرتبة الثانية بعد ضمان الاستقرار السياسي؛ إذ إنّه يخلق المناخ المناسب للقيام بهذه الاستثمارات داخل الدولة المضيفة.
- 3- المحددات الاجتماعية: إن توفر العمالة وانخفاض معدلات الأجور ليست هي الوحيدة التي تحدد انجذاب المستثمرين الأجانب إلى البلد المضيف (مركز المشروعات الدولية الخاصة الاستثمارية الأجنبي، 2004، 18-19).

1-4: عجز الموازنة:

فيُعرّف عجز الموازنة بأنّه الحالة الاقتصادية التي يتجاوز فيها إجمالي الإنفاق العام الإيرادات العامة. وفي الاتحاد النقدي الأوروبي، تُحدد برامج الاستقرار المالي حدودًا للعجز الحكومي لضمان استدامة المالية العامة. ويُعدّ العجز الذي يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي مفرطاً، ممّا يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة الوضع الاقتصادي (Manamba, 2017, 2) وكذلك عرف عجز الموازنة أيضًا بأنّه الحالة التي تكون فيها إيرادات الدولة، باستثناء القروض المسددة، أقل من نفقاتها، باستثناء الاقتراض. ويُعد العجز من السمات الأساسية التي تميز المالية العامة في معظم دول العالم (Avanantsoa, 2007, 8)

1- أنواع العجز في الموازنة العامة

بعد استعراض بعض المفاهيم المتنوعة لعجز الموازنة العامة، يصبح من الضروري النظر في أنواع العجز لتكامل الفهم، وهي كما يأتي:

- 1- العجز التقليدي: يُعرّف العجز في الموازنة التقليدية بأنّه الفارق بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة.
- 2- العجز الكلي أو الشامل: يُعدّ التعريف الشائع للعجز في الموازنة مقتصرًا على الفارق بين الإيرادات والنفقات الحكومية فقط. (الحديدي، 2022، 18).
- 3- العجز التشغيلي: يُعرّف هذا النوع من العجز بأنّه الناتج عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام، مع طرح مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة (إسماعيل، 2018، 72).
- 4- العجز الصافي: هو عبارة عن قيمة ما يتبقى من العجز الكلي بعد استبعاد المدخرات المحلية والقروض وعادة ما يتم التعامل مع هذا العجز بالجهاز المصرفي (قناوي، 2006، 199).

2- أشكال عجز الموازنة: هناك أشكال عديدة لعجز الموازنة، ومن أبرزها الآتي (الجريري، 2024، 30).

أ- **العجز الدوري:** هذا النوع من العجز يسمى بالعجز الموسمي الذي يحدث أثناء السنة المالية وذلك بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية الناجمة عن الظروف الطارئة وغير المتوقعة، التي تؤدي إلى التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات (الشايحي، 2005، 32).

ب - **العجز المنظم:** يسمى أيضًا هذا النوع من العجز بالعجز المخطط؛ إذ تسمح الدولة في حدوث عجز في الموازنة العامة في ظل شروط معينة وفقا لدراسات دقيقة في تحديده؛ إذ تقوم الدولة في زيادة نفقاتها العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة (الشايحي، 2005، 86).

ت- **العجز الهيكلي:** تنشأ هذه الفئة من العجز من عدم كفاية مصادر الإيرادات العامة؛ إذ تغشل الإيرادات العامة باستمرار في تلبية النفقات العامة بسبب الطبيعة غير المتناسبة للإطار المالي للدولة، الذي يتأثر بتصاعد الإنفاق العام الذي يفوق القدرات المالية للاقتصاد الوطني، ينتضح ان ككل، وهذا ما يشير إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي (W. Cashell, 2005, 3)

ت- العجز المتراكم: تعتمد نظرية العجز المتراكم على فكرة السماح بوجود عجز في الموازنة العامة أثناء أوقات الكساد الاقتصادي وذلك لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة، وتفترض هذه النظرية بوجود تخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء إلى الفروض لتغطية العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات العامة؛ إذ إن هذه الحالة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد ومن ثم زيادة طلبهم على السلع والخدمات (عصفور، 2008، 389-390).

ث - عجز الضعف وعجز القوة: يُعد هذا النوع من العجز من الأنواع الجديدة للعجز الحكومي؛ إذ إن عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة هذا من جهة، ومن جهة الاتفاق فإنه يتمثل بالإنفاق غير العقلاني أو اللارشيد للدولة، أمّا عجز القوة فإنه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية سواء بشكل إعانات أم مساعدات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمشروعات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي (شاني والجبوري، 2013، 156)

3-أسباب العجز في الموازنة

هناك مجموعة لأسباب لعجز الموازنة العامة التي يمكن عرض أبرزها كما يأتي: (الغزالي، 2007 5-6)

- 1-توزيع غير فعال للأموال الواردة.
- 2-ظهور حالات الطوارئ مثل حرب، الكوارث الطبيعية، وماشابه ذلك
- 3-أزدياد نفقات الموازنة خاصة في النفقات التحويلية الم المستخدمة لأغراض تمويل الخدمات الاجتماعية وإعانات البطالة.
- 4-انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يؤدي إلى تدني من مستويات المعيشة، ثم انخفاض في إيرادات الضرائب.

4-طرائق علاج عجز الموازنة: هناك مجموعة من الطرائق لعلاج ومن أبرزها ما يأتي (القطان، 2007، 14):-

1-زيادة الإيرادات العامة:

2-خفض الإنفاق الحكومي:

3-الاقتراض الداخلي:

4-الاقتراض الخارجي:

5-تمويل عجز الموازنة بالتخصصة:

6-دعم المشاريع الإنتاجية: (عبد المولى، 1975، 416).

2-الجانب النظري لميزان المدفوعات

سيتم التطرق إلى المفاهيم وأهميّة والأهداف والخصائص ومكونات وأبرز العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الدولي وكما يأتي (العنزي، 2023، 35):-

مفهوم الميزان المدفوعات:-

يظهر ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي وله أهميّة كبيرة بدراسة مختلف مفرداته: فيعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم لكل معاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدول والمقيمين في بقية دول العالم خلال مدة محددة وهي في الغالب سنة (غطاس، 2024، 67).

وقد عرف ميزان المدفوعات على انه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من المعاملات الاقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة (عساف، 2023، 86_87).

أهمية ميزان المدفوعات :

تعد ميزان المدفوعات مصدرًا غنيًا بالمعلومات المتعلقة بأداء الاقتصادات على المستوى الدولي ، ويتيح لصناع القرار إمكانية الوقوف على القدرة التنافسية لاقتصادات بلدانهم ، وتقييم السياسات العمومية مؤثرة في المبادلات مع الخارج في مجالات عديدة، منها السياسات التجارية، والسياسة الصناعية، والسياسة النقدية ، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.... الخ، ويمكن توضيح أهمية ميزان المدفوعات فيما يأتي (شيخة، 2022، 164 -165):-

1. يوضح الارتباط بين الاقتصاد المحلي ، والاقتصاد العالمي .
2. يساهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول .
3. يوفر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة .
4. يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصراف .
5. يقدم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي .
6. يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف بظروف العرض والطلب العملة المحلية (ابو بكر ، 2023، 14).

أهداف ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأهداف لميزان المدفوعات ومنها كما يأتي (خالد، 2014، 161)

1. تقديم المعلومات حول المدفوعات والإيرادات الأخرى بالعملات الأجنبية .
2. تعد ميزان المدفوعات مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية الاعادة التوازن .
3. توفير إحصائيات عن التجارة الدولية ، وقياس أثرها وتدفق الموارد بين الدولة والعالم الخارجي.
4. يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل الوطني.

مكونات ميزان المدفوعات :-

إنّ لميزان المدفوعات مجموعة من مكونات ، التي تظهر على شكل حسابات مالية ، ويتم تنظيم البيانات التي يقدمها الميزان المدفوعات (بناء على توصيات دليل صندوق النقد) التي لعل أبرزها ما يأتي (شيخة، 2022، 165).

1. **الحساب الجاري** : وهو حساب الذي يشمل كافة الحقوق والديون مع العالم الخارجي التي تكون ناجمة عن الصادرات والواردات السلع والخدمات فضلاً عن التحويلات دون مقابل خلال المدة التي يعد فيها ميزان المدفوعات (الحسناوي ، 2023 ، 32)، ومن أبرزها ما يأتي : (هلال وآخرون ، 2022 ، 23)

أ- **ميزان التجارة المنظور**: يضم هذا الحساب الصادرات والواردات السلع فقط ، أي ما يدخل في مجال التجارة المنظورة فقط وأن يتمثل رصيده في الفرق بين القيمة الكلية للصادرات والقيمة الكلية للواردات .

ب- **ميزان التجارة غير المنظور**: هو الحساب الذي يتضمن كل من الصادرات والواردات (التجارية وغير التجارية) ، فضلاً عن كونها لا تمر بالمؤسسات الجمركية ، إذ تصف على انها سلع غير ملموسة ، وان بذلك فإنّ تسجيل الاستلام الناتج من بيع الخدمات يطلق عليها (الصادرات غير المنظورة) ، وأما بالنسبة للمدفوعات التي تنفق من أجل شراء هذه الخدمات فتسمى باسم (الواردات غير المنظورة) ، كذلك الخدمات التي تقدمها الدولة في الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج تعرف أيضاً بالميزان التجاري للسلع الغير المرئية (الصادرات والواردات) (العبيدي ، 2013 ، 35).

2- حساب المعاملات الرأسمالية:

يشمل هذا الحساب جميع العمليات التي تؤدي إلى تغييرات في المراكز الدائنة والمدينة للدولة؛ إذ إنّ معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط ، بل تمتد أيضاً لتشمل تحركات رؤوس الأموال بين الدول ، التي تقسم إلى نوعين :

أ- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل :

يشمل رؤوس الأموال المحولة من الخارج أو القادمة من الخارج بهدف استثمارها لمدة زمنية تزيد عن سنة ، كتملك المقيمين مشاريع معينة من الخارج أو تملك غير المقيمين مشاريع في الداخل، وكذلك أيضاً شراء المقيمين لأسهم وسندات الشركات الأجنبية وشراء غير المقيمين لأسهم وسندات في الداخل (الحلاق وآخرون ، 2016 ، 232) .

ب- حركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل : وهي الأموال التي لا تتجاوز مدة وجودها سنة ، مثل القروض قصيرة الاجل ، والودائع المصرفية ، والاوراق المالية قصيرة الاجل ، العملات الأجنبية و غيرها (الزهيري ، 2021 ، 41).

3- حساب الذهب والاحتياطات النقدية :

أ - تصدير واسترداد الذهب: في الواقع ، المقصود بالذهب هنا ليس الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية. وتشير هذه الاحتياطات إلى الأصول النقدية للدولة من العملات الصعبة و اي العملات المعترف بها عالمياً (زقور و آخرون ، 2021 ، 12-13).

ب- الاحتياطات النقدية : لقد تم تجاهل الاحتياطات الأجنبية في الحساب رأس المال ، وذلك لتخصيص قسم خاص بها ، إذ يتكون الحساب المالي من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ومشتقات مالية، (صقر ، 2018 ، 288).

4- حساب السهو والخطأ : قد يحدث أحياناً عندما لا يتساوى مجموع البنود في الجانب الدائن مع مجموع البنود في الجانب المدين. في هذا الحالة ، يتم تسجيل الفارق الناتج عن السهو أو الخطأ ضمن بند معين لتعديل القيم الإجمالية لكل من الجانبين في ميزان المدفوعات . وبالطبع يتم اضافة هذا البند إلى الجانب الذي يكون مجموع بنوده أقل ، سواء كان ذلك في الجانب الدائن أم المدين ، وذلك لضمان توازن الجانبين (عمر ، 2019 ، 19).

العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات :-

توجد عوامل عديدة تؤثر على ميزان المدفوعات ومنها ما يأتي :

1. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، فتتخفض الصادرات وترتفع الواردات وذلك لان أسعار السلع الأجنبية تصير أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع الأسعار السلع المحلية (جاسم ، 2021 ، 288).

2- يمثل الناتج المحلي الإجمالي أنتاج المحلي الاقتصادي داخل دولة من السلع والخدمات التي تكون بسعر السوق خلال مدة زمنية دائماً ما تكون سنة ، ويعد هذا الناتج هو إجمالي الدخل القومي الذي يحصل عليه الدولة ، علماً بأن زيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيرادات ، وان هذا يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات والعكس صحيح (طول و آخرون ، 2019 ، 6).

3. الاختلاف في الأسعار الفائدة : أن تغير في أسعار الفائدة بيدي أثراً على حركة رؤوس الأموال ، فيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، وعلى العكس من ذلك فإن الانخفاض أسعار الفائدة المحلية يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال؛ لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصير أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين (زاوي و آخرون ، 2019 ، 4).

4. سعر الصرف العملة: هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والعرض والطلب على العملة وسعر صرفها ؛ إذ إن زيادة كمية المعروض من العملة مقارنة بالطلب عليها يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى . هذا الانخفاض يؤدي بدوره إلى تقليل المعروض وزيادة الطلب على العملة ، ولاسيما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يعزز الصادرات (بزيادة الطلب على العملة بسبب انخفاض سعرها) ويقلل من حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية) . ومع ذلك ، لا يعني ذلك بالضرورة وجود علاقة مباشرة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية وانخفاض سعر صرف العملة. فالعرض والطلب على العملة قد يتأثران بأسباب أخرى غير مرتبطة بتجارة السلع والخدمات؛ إذ يمكن أن تكون تحركات رأس المال مصدراً لتأثيرات على عرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية (طول و آخرون ، 2019 ، 6) .

التوازن في ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن طبيعي إذا تساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي اللازم تحققه في ميزان المدفوعات بأية وسيلة من الوسائل والتوازن الاقتصادي الذي ليس بالضرورة أن يكون متحقق بتحقيق التوازن المحاسبي (حورية، 2017، 6).

أولاً-التوازن المحاسبي : ويسمى كذلك بالتوازن الدفترى كونه يظهر في الدفاتر المحاسبية ويكون الميزان المدفوعات متوازناً من الناحية المحاسبية عن طريقة تسجيل المعاملات فيه وتنظيمه التي تعتمد على نظام الفيد المزدوج ، وهذا يعني أن كل معاملة يوجد

فيها جانبان أحدهما المدين والآخر الدائن إذ تنشأ حقوق لجانب الدائن ومستحقات لجانب المدين، ستكون النتيجة الإجمالية في حالة توازن ومعادلة الميزان المدفوعات ستكون صفراً (Mueller, 2011,1)

ثانياً- التوازن الاقتصادي : تتمثل الحالة التي تتساوى فيها الإيرادات التي يحصل عليها البلد من صادراته و من التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل والسلع والخدمات إلى الداخل مع المديونات الناجمة عن وارداتها ومن التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل والسلع والخدمات (غوبان، 2016، 54).

اختلال ميزان المدفوعات:-

تُعدُّ حالة اختلال ميزان المدفوعات من أكثر الحالات شيوعاً، خاصةً في البلدان النامية؛ إذ يعكس الاختلال في الميزان حالة عدم التوازن بين المدفوعات والمقبوضات الدولية للبلد (ربيعي ومويسات، 2019، 29).

أولاً : حالة الفائض في ميزان المدفوعات: في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون الرصيد موجباً ، أي ان المقبوضات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات ، في هذه الحالة يزيد الجانب الدائن على الجانب المدين ، وان حالة الفائض في ميزان المدفوعات تدل على عدم فعالية السياسة الاقتصادية التي اعتمدها السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي (عياش ونوفل ، 2017 ، 9).

ثانياً : حالة العجز في ميزان المدفوعات وفي حالة العجز في ميزان يكون الرصيد سالها ، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي أكبر من المقبوضات ، وفي هذه حالة يفوق الجانب المدين على الجانب الدائن ، وتدل حالة العجز في الميزان على أن السياسات الاقتصادية التي اعتمدها البلد فشلت بتحقيق التوازن الخارجي، وهي الحالة الأكثر حدوثاً في كثير من البلدان النامية.(عبد الحميد ، 1997 ، 363) .

3- قياس وتقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات الدولي لجمهورية مصر العربية لمدة الدراسة (2000-2024)

توصيف الأنموذج القياسي

سيتم في هذا المبحث تناول الأنموذج المستخدم في الدراسة وذلك بالاستناد إلى بيانات لجمهورية مصر العربية، ويمكن عرضه كما يأتي:

إنَّ الشكل الرياضي للأنموذج سيكون كما يأتي:

$$YI = F(X_1, X_2, X_3, X_4) + U_1 \quad \dots \dots (1)$$

إذ إن:

Y : المتغير المعتمد المعبر الحساب الجاري معبراً عنه (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) % : يُعد الحساب الجاري من أبرز مكونات ميزان المدفوعات، ويمثل صافي المعاملات الاقتصادية الجارية بين الدولة والعالم الخارجي خلال مُدة زمنية محددة، ويتضمن الحساب الجاري قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فضلاً عن صافي الدخل من الاستثمارات والتحويلات الجارية، ويُعبر عنه عادة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم احتسابه بالأسعار الجارية باستخدام الدولار الأمريكي كوحدة قياس موحدة، ممَّا يسمح بمقارنات دولية دقيقة.

X₁: المتغير المستقل الأوَّل التضخم الرقم القياسي لأسعار التي يدفعها المستهلكون (%): يمثل التضخم النسبي في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد خلال مُدة زمنية محددة، ويُقاس التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) ، الذي يعبر عن النسبة المئوية للزيادة أو النقصان في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات مقارنة بمُدَّة أساس. ويعد هذا المؤشر من أبرز الأدوات المستخدمة لقياس التغيرات في القوة الشرائية للعملة ومستوى المعيشة.

X_2 : المتغير المستقل الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (%): يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الرأسمالية من المستثمرين الأجانب نحو الدولة، بهدف إنشاء مشروعات جديدة أو تملك حصص مؤثرة في شركات محلية. ويقاس هذا الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

X_3 : المتغير المستقل الثالث سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار: يمثل سعر الصرف الرسمي عدد الوحدات من العملة المحلية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من الدولار الأمريكي. ويستخدم هذا السعر كمؤشر أساسي لقياس قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، ويؤثر، بشكل مباشر في حركة التجارة الخارجية، وتدفقات الاستثمار، ومستوى الأسعار المحلية، ويُعبر عنه بوحدة العملة المحلية مقابل الدولار، وفق المعدلات الرسمية المعتمدة من السلطات النقدية في الدولة.

X_4 : المتغير المستقل الرابع عجز الموازنة (%): يشير التي تحدث عندما تتجاوز النفقات الحكومية إجمالي الإيرادات خلال مدة زمنية محددة، عادة سنة مالية. ويُعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس مدى الضغط المالي الذي تواجهه الحكومة، ويعد ارتفاع عجز الموازنة مؤشراً على ضعف التوازن المالي، وقد يؤدي إلى زيادة الاقتراض أو التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تقدير أنموذج مصر

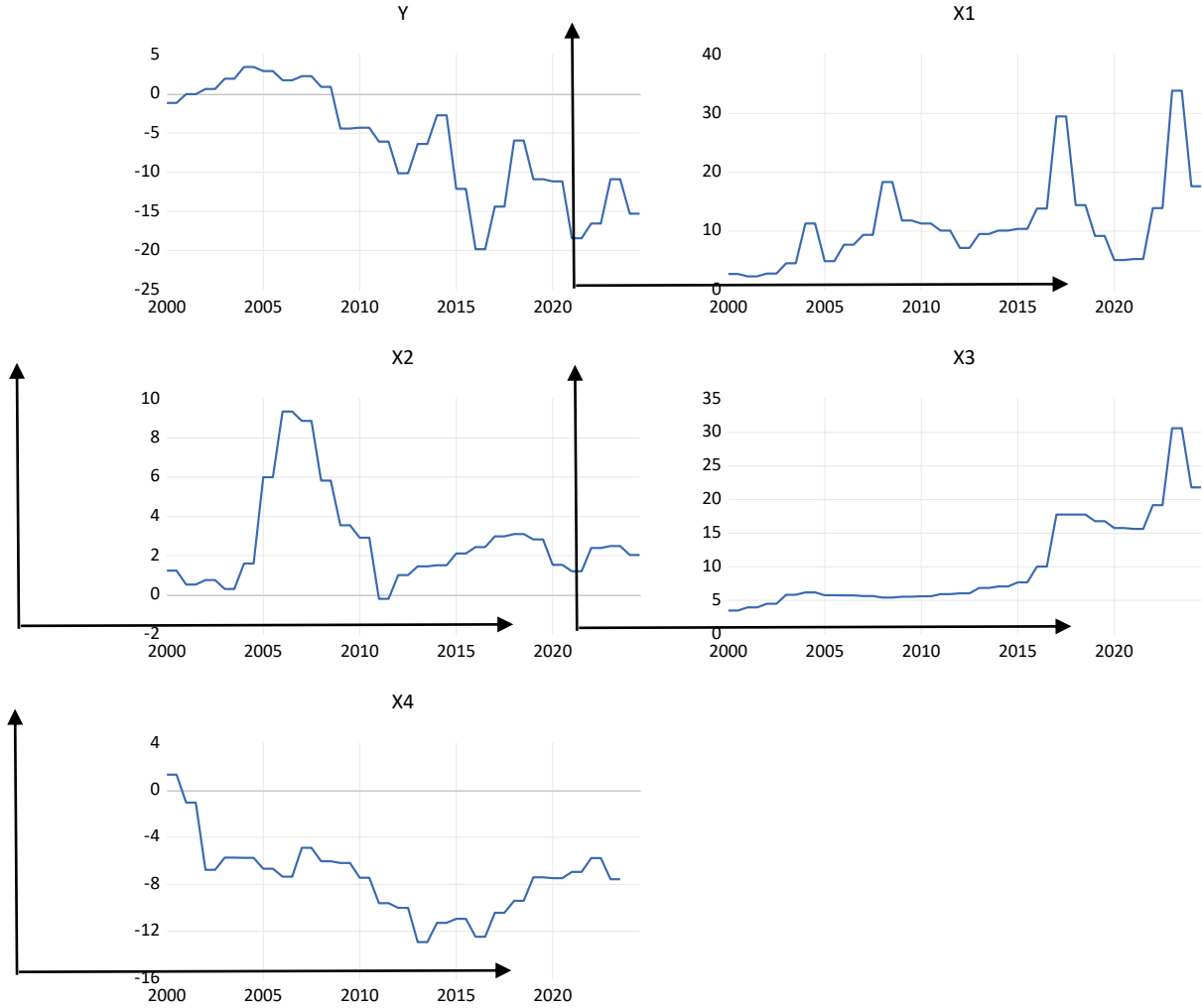
1- اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج: يُوضّح الجدول (14) أن الجزء العلوي نتائج الاختبار عند المستوى والجزء السفلي يُوضّح النتائج عند أخذ الفرق الأول. وبما أن قيمة احتمالية الاختبار عند مستوى الدلالة أكبر من 5% فقد صارت مستقرة بعد الحصول على فروقها الأولى مما يدل أنه يجب علينا استخدام نموذج ARDL.

الجدول (14) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون PP لمتغيرات لأنموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
Null Hypothesis is: the variable has a unit root <u>At Level</u>						
		(Y)	(X1)	(X2)	(X3)	X4)
مع ثابت	إحصائية (t)	-2.9578	-0.7862	-2.1563	-2.7964	-1.3579
	الاحتمالية	0.0464	0.8141	0.2245	0.0661	0.5951
		**	n0	n0	*	n0
مع ثابت واتجاه	إحصائية (t)	-2.2476	-2.5431	-2.1853	-3.4930	-3.3059
	الاحتمالية	0.4532	0.3071	0.4868	0.0513	0.0773
		n0	n0	n0	*	*
بدون مع ثابت واتجاه	إحصائية (t)	-0.1802	0.8280	-1.3441	-1.2139	-0.5726
	الاحتمالية	0.6159	0.8871	0.1635	0.2031	0.4642
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d (Y)	d (X1)	d (X2)	d (X3)	d(X4)
مع ثابت	إحصائية (t)	-6.7766	-7.3292	-6.9186	-6.9968	-6.8438
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
مع ثابت واتجاه	إحصائية (t)	-7.2313	-7.6863	-6.8819	-6.8996	-6.7820
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
بدون مع ثابت واتجاه	إحصائية (t)	-6.7082	-6.8678	-6.9791	-7.0349	-6.8557
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

2- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية



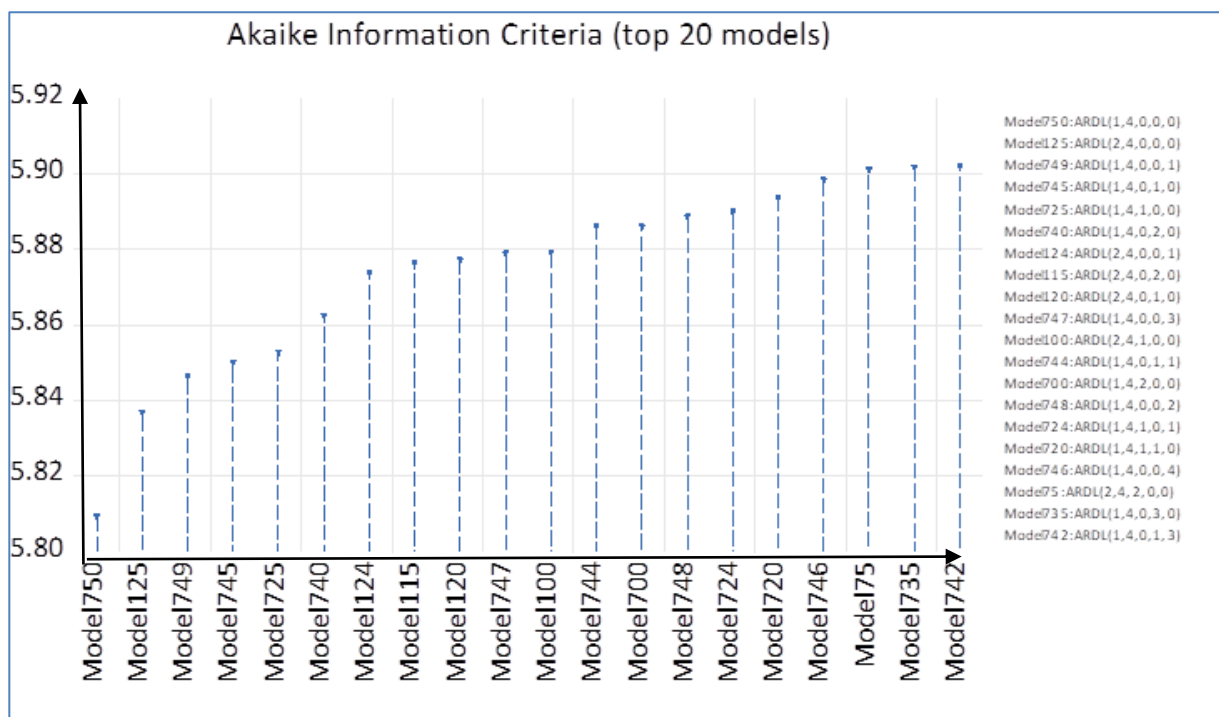
شكل (24) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (مصر)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

يتبين من الشكل البياني للسلاسل الزمنية الدراسة غير مستقرة للمتغير المعتمد والمستقلة خلال المدة الزمنية للدراسة في مصر.

3-تحديد مُدد الإبطاء المثلى:

يتم تطبيق مجموعة من المعايير لتحديد فترات التأخر المثالية، ووفقاً لأنموذج ARDL فإنَّ الأنموذج الذي سيتم اختياره بناءً على معيار (AIC) هو (1,4,0,0,0)؛ إذ يتم اختيار طول التأخر الذي يوفر أقل نتيجة لهذا المعيار، ويوضح الشكل التالي كيفية استخدام معيار (AIC) لاختيار مُدة التأخر المثالية:



الشكل (25) نتائج مُد الإبطاء لمصر

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

يتبين من الشكل (25) بأنه يبين مُد الإبطاء والتأخر المتأخرة وفقاً لأنموذج تباطؤ الفترات (ARDL) والأنموذج الذي تم اختياره هو (1,4,0,0,0) الذي يبين طول التأخر الذي يوفر أقل نتيجة لمعيار أكايكي.

4- نتائج اختبار التكامل المشترك:

من نتائج الاختبار مثبتة في الجدول (15) التي توضح أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (7.808606)، وهي أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك.

الجدول (15) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج مصر

اختبار الحدود		
عدد المتغيرات	القيمة	إحصائية (F) المحسوبة
4	7.808606	
حدود القيم الحرجة		
الحد الأقصى I (1)	الحد الأدنى I (0)	مستوى المعنوية
4.06	3.03	%10
4.57	3.47	%5
5.07	3.89	%2.5
5.72	4.4	%1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

5- نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وتصحيح الخطأ (ECM) لمتغيرات مصر.

الجدول (16) نتائج تقدير نموذج (ARDL) للعراق

ARDL				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL (1.4.0.0.0)				
Sample: S12000 S22024				
Included observations: 46				
Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1(-3))	-0.548577	0.158736	-3.455911	0.0015
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.793509	0.322672	2.459179	0.0190
X2	0.384833	0.434623	0.885440	0.3820
X3	1.125555	0.347545	3.238590	0.0026
X4	-0.176098	0.146420	-1.202689	0.2372
ECM	-0.608786	0.092299	-6.595839	0.0000
R^2	0.53	$Adj R^2$		0.46
F-statistic	7.56	Prob. (F - statistic)		0.00000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

يُوضَّح الجدول (16) النتائج وكما يأتي:

أولاً: نتائج العلاقة في الأجل القصير:

1. أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.60) بإشارة سالبة ومعنوية أي أن سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل بلغ 60% في السنة .

2. لمعدل التضخم أثر عكسي ومعنوي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية للمعلمة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني أن زيادة نسبة (1%) لمعدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض في الحساب الجاري بنسبة (0.54%).

ثانياً: نتائج العلاقة في الأجل الطويل:

1. لمعدل التضخم أثر طردي ومعنوي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية للمعلمة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني أن زيادة نسبة (1%) لمعدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع في الحساب الجاري بنسبة (0.79%).

2. لسعر الصرف أثر طردي ومعنوي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية للمعلمة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني أن زيادة نسبة (1%) من سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع في الحساب الجاري بنسبة (1.12%).

القوة التفسيرية للأنموذج ومعنويته:

أ-بلغت قيمة R^2 بلغت (54%)، ممَّا يعني أن 54% من التغيرات في الأنموذج، يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في الأنموذج، بينما 46% من التغيرات غير مفسرة، وقد يعود ذلك إلى متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في الأنموذج.

ب-إن القيمة الإحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ومن ثَمَّ فإنَّ المعادلة المفسرة مقبولة إحصائياً على مستوى الأنموذج ككل.

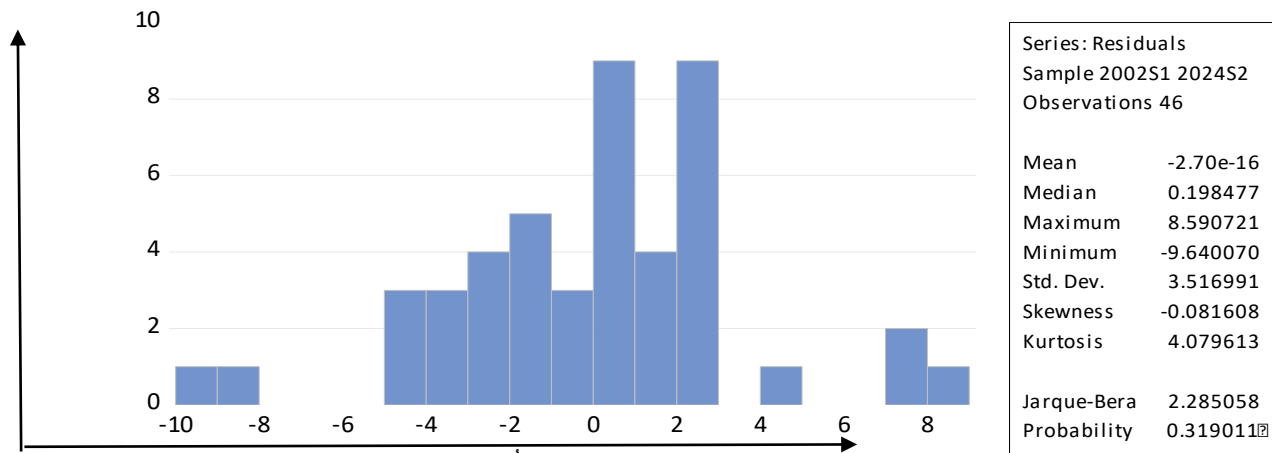
ثالثاً: - اختبارات ما بعد تقدير الأنموذج: كما مبينة في الجدول (17) أدناه:

1-اختبارات جودة الأنموذج:

جدول (17) نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي

Statistics test	Estimated value	Prob
Normality (Jarque-Bera)	2.285058	0.319011
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	2.379901	0.1083
Heteroscedasticity test BY: (ARCH)	0.125093	0.7253

وبإحصائيات فحص البواقي للأنموذج في جدول (17) يتضح سلامة الأنموذج إحصائياً ضمن شرط التوزيع الطبيعي إذ يتبين أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي وخلو الأنموذج من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار LM وعدم وجود اختلاف تباين باستخدام اختبار Godfrey - Breusch-Pagan-Godfrey وكذلك باستخدام Breusch-Pagan-Godfrey وعدم وجود مشكلة خطأ التوصيف بالأنموذج، أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً، وكما موضحة في الشكل (26) أدناه:



شكل (26): اختبار التوزيع الطبيعي للأنموذج مصر

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

2- اختبار التعدد الخطي بين متغيرات الأنموذج:

ولتحديد مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم عرض اختبار معامل تضخم التباين (VIF) في الجدول (18)، وتجدر الإشارة إلى أن جميع عوامل التضخم المركزية كانت أقل من (10)، مما يشير إلى أن الأنموذج المقدر يخلو من مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

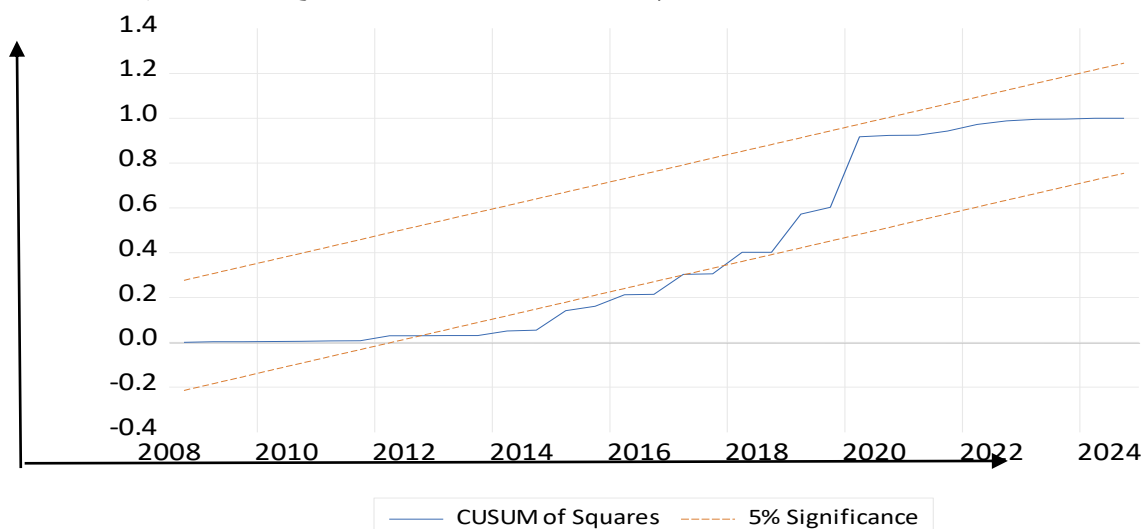
جدول (18): اختبار مشكلة التعدد الخطي والارتباط الخطي المتعدد

Variance Inflation Factors (VIF)			
Variable	Coefficient Variance	Un centered VIF	Centered VIF
Y(-1)	0.013976	3.754794	2.532270
X1	0.021368	11.90902	3.309271
X1(-1)	0.022496	12.10627	3.557267
X1(-2)	0.025322	13.14176	4.070444
X1(-3)	0.026968	12.06146	3.542055
X1(-4)	0.025197	9.461532	2.501379
X2	0.073541	2.983235	1.230967
X3	0.043797	20.92278	6.042962
X4	0.007694	1.567383	1.044475
C	3.689004	10.67038	NA
@TREND	0.015035	38.20521	7.664961

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

3- اختبار استقرارية الأنموذج المقدر:

يتضح من شكل (27)، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة، يقع داخل أعمدة الحدود الحرجة الأعلى والأدنى خلال مدة الدراسة وهذا ما يشير إلى استقرار المعلمات المقدره لأنموذج معدل التضخم.



شكل (27): اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج مصر
المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة لبرنامج (EViews12)

التوصيات:

1. تبني نظام سعر صرف مرن يراعي العوامل المحلية والخارجية لتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات، مع زيادة الاحتياطات الأجنبية.
2. تهيئة بيئة استثمارية مستقرة بتعديل القوانين وتقليل الروتين الإداري، بما يسهم في تحسين الحساب المالي في ميزان المدفوعات.
3. ضبط الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات الضريبية بشكل عادل يسهم في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. تقديم دعم للصناعات الوطنية وتشجيع التصدير عبر الحوافز الضريبية واللوجستية، خاصة في مصر.
5. تنسيق السياسات التجارية والمالية، في مصر بما يعزز من قدرتها التفاوضية والاقتصادية على المستوى الدولي ويقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية.
6. معالجة الاختلالات البنوية في الاقتصاد عبر إصلاحات في السياسة النقدية والمالية، خاصة في ظل الضغوط الخارجية المرتبطة بالديون والتضخم.

قائمة المصادر:

- 1- نعمة، سمير فخري، 2012، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البارودي، عمان، الأردن.
- 2- عبد الهادي، بن هادي نادية، دادو، 2021 اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية الحالة الجزائر (1980 - 2019)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عين تموشنت بلحاج يو شعيب، الجزائر.
- 3- حامد، صلاح الدين، 2011، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية وصرفية، العدد 12.
- 4- زيان، بغداد، 2013، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية والخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
- 5- الجبوري، حامد، 2017، التضخم وعلاجه، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاقتصادية، العراق.

- 6- عناية , عاهد نبيل, أثر عجز الموازنة شر نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013), رسالة ماجستير , كلية التجارة , الجامعة الإسلامية , ترقطن, 2014.
- 7- منى علوان آل شريف محمد , (2022) , التضخم أسبابه و آثاره وسبل معالجته رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة عدن.
- 8- زكريا مهران , 2018 , التاريخ يفسر التضخم والتقلص , مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة. ط1, القاهرة, مصر.
- 9- ألاء صالح , (2023), أسباب التضخم , الإدارة المالية والمصرفية , ماجستير اقتصاد, الأردن.
- 10- المستوي, ميساء(2018), أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف: دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والأسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية , جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية , قسم الاقتصاد الإسلامي , سوريا.
- 11- عودة , سوسن جبار و المرسومي , محمود حسين, 2020, أثر الاستثمار الاجنبي في تنمية الصادرات في الامارات العربية المتحدة للمدة 1990-2017, مجلة الكوت, المجلد 12 , العدد 3, جامعة واسط.
- 12- خلف, بلاسم جميل, 2020, العولمة والاشكالية البنينية الاستثمارية العراقية, مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية بغداد.
- 13- مركز المشروعات الدولية الخاصة للاستثمار الاجنبي المباشر, الولايات المتحدة الامريكية, واشطن, 2004, (18-19).
- 14- حافظ, ابو بكر عامر, 2020 , أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004 - 2018) رسالة ماجستير, الإدارة والاقتصاد, جامعة تكريت, العراق.
- 15- العلاوي , خير الله رجب زيدان , 2021 , أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان مختارة للمدة (2004 - 2019) , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة تكريت.
- 16- السامرائي, هناء عبد الغفار, 2002 , الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية - الصين أنموذجاً, طبعة الأولى , بيت الحكمة, بغداد, العراق.
- 17- الغزالي, عيسى محمد, 2007, عجز الموازنة_ المشكلات والحلول, دورية جسر التنمية, العدد 63, السنة السادسة.
- 18- شاني, سلام كاظم , والجوري مهدي سهر 2013 , تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي للمدة (1988-2009), مجلة كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, المجلد 8, العدد2.
- 19- السيد عبد المولى , المالية العامة, دراسة للاقتصاد العام, القاهرة ودار الفكر العربي, ط1, 1975, ص416.
- 20- عصفور, محمد شاكر , 2008, أصول الموازنة العامة, دار المسيرة, عمان - الأردن, ط1.
- 21- الشايحي, وليد,(2005). المدخل على المالية العامة الإسلامية , عمان , دار النقاش للنشر والتوزيع , ط1, ص86.
- 22- عايدة , القطان, المعهد العربي للتخطيط , عجز الموازنة , المشكلات والحلول وسلسلة دورية , العدد(63) , الكويت, أيار , 2007, ص14.
- 23- ابو بكر, عبد الفتاح محمد احمد (2023), أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان (2011 - 2020), جامعة النيلين, مجلة الادارة العامة والقانون والتنمية, مجلد (4), العدد (1).
- 24- غطاس, فتاح, (2024), أثر التنسيق بين السياسة النقدية والمالية على ميزان المدفوعات في الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, مجلد (10), العدد (2).
- 25- عساف نزار (2023), مفاهيم ومصطلحات اقتصادية جديدة, عمان الاردن دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 26- شيخة, محمد غياث (2022), التمويل (المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة), دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- 27- الحلاق, سعيد سامي والعجلوني, محمد محمود (2016), النقود والبنوك والمصارف المركزية, دار الكتاب العلمية.
- 28- صقر, محمد, (2018) , أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال المدة (2000-2010), مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, مجلد (40), العدد (3).
- 29- الزرور, وزهرة وبوفسيوة خولة, (٢٠٢١), دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٩), رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل.
- 30- السبعوي, عبدالله خضر عبطان, 2014, اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات -ايران نموذجا للمدة 1990-2011, مراكز دراسات الإقليمية, العدد 33.
- 31- غوبال, امين , (2016), أثر التغيرات في الاسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قاسية لحالة الجزائر (1990-2015), رسالة ماجستير , جامعة ام البواقي , كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
- 32- صيد , أمين , (2013) , سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات , مكتبة حسن العصرية , لبنان.

- 33- هلال سليم , تفرات يزيد, بن زعمة سليمة, (2022), تشخيص وتحليل الميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2004 - 2018), مجلة المالية وحوكمة الشركات, مجلد (6), العدد (1).
- 34- سعود, ضياء وصالح ,لورانس يحيى, 2020, دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع الامكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , جامعة تكريت , المجلة (17), العدد (50).
- 35- عودة, سوسن جبار و المرسومي , محمود حسين, (2020) , أثر الاستثمار الاجنبي في تنمية الصادرات في الامارات العربية المتحدة للمدة 1990-2017, مجلة الكوت, المجلة (12) , العدد (3) , جامعة واسط.
- 36- علي عباس , ادارة اعمال الدولية الاطار العام , الطبعة , الاطار العام الطبيعية, دار الحامد للنشر , عمان , الاردن , 2000 , 175.
- 37- فناوي, عزت, (2006), أساسيات في المالية العامة , دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم.
- 38- خالد, جميل محمد, (2014), أساسيات الاقتصاد الدولي, عمان, الأردن دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- 39- الزهيري, صادق فاضل زغير (2021), تقلبات ميزان المدفوعات وأثره على الاقتصاد الإيراني للأعوام (1973 - 1979), جامعة واسط مجلة كلية التربية, مجلد (2), العدد (44).
- 40- عمر, نزار بحر الدين محمد, (2019), العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان, رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 41- عياش, نوفل , زبير ,بعلول , 2017, اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار وصيد ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2015 , مجلة البشائر الاقتصادية , المجلة 3 , العدد 2.
- 42- سلمى, دوحة , 2015, اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها , دراسة حالة الجزائر , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خضير بسكرة, الجزائر .
- 43- الجرجري, فهد تركي شيخو , 2024, قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل البطالة لبعض الدول العربية للمدة (1990-2022), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, العراق.
- 44- عبد الحميد , عبدالمطلب , 1997, السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي , مكتبة الزهراء الشرف - القاهرة.

المصادر الأجنبية:

- 1- Mueller, Antony, p, 2011, Balance of payment Analysis, the Continental Economics Institute Research paper.
- 2- Manamba, Epaphra, (2017), Analysis of Budget Deficits and Macroeconomic fundamentals, Journal of Economics and Management.
- 3- Avnantsoa, Harlette, Naudy Géa, 2007, Budget deficit and growth, MASTER'S THESIS.
- 4- Griggio, Matteo, 2017, Foreign Direct Investment, Attractiveness and 4-Competitio among ASEAN Countries Case studies: Cambodin, Lao, Thailand and Vietnam, Master Degree In Business Administration, Ca Foscari University Of Venicf.
- 5- Ramona, Maria, 2014, "Forms and Motivations of Foreign Direct Investment", SEAPractical Aplication of Science, volume II, Issue 1(3).
- 6- Mankiw, N. Gregory, 2007, "Principles Of Economics" Harvard University.
- 7- Brian w. Cashell, 2005, the economics of the federal budget deficit, crs report for congress, updated january 28.

الملحق:

الجدول اتجاهات تطور المتغيرات الكلية وعلاقتها بميزان المدفوعات لجمهورية مصر للمدة (2000-2024)

الحساب الجاري معبراً عنه (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (%)	التضخم الرقم القياسي للأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (%)	سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي	عجز الموازنة (%)	المؤشرات الصفحات
-1.16	2.683805	1.236997	3.47205	1.32	2000
-0.03	2.269757	0.527385	3.973	- 1.07	2001
0.61	2.737239	0.759753	4.499667	- 6.768	2002
1.94	4.507776	0.295684	5.850875	-5.729	2003
3.42	11.27062	1.590836	6.196242	- 5.762	2004
2.91	4.869397	5.999509	5.778833	- 6.687	2005
1.75	7.644526	9.348567	5.733167	- 7.355	2006
2.27	9.318969	8.876336	5.635433	-4.899	2007
0.89	18.31683	5.831413	5.4325	- 6.049	2008
-4.42	11.7635	3.548351	5.544553	- 6.195	2009
-4.32	11.26519	2.916017	5.621943	- 7.447	2010
-6.09	10.06493	-0.20454	5.932828	- 9.6	2011
-10.15	7.111729	1.002341	6.056058	- 10.005	2012
-6.39	9.46972	1.453434	6.870325	- 12.927	2013
-2.75	10.07022	1.50925	7.077609	- 11.286	2014
-12.14	10.37049	2.102581	7.691258	- 10.934	2015
-19.83	13.81361	2.438563	10.0254	- 12.47	2016
-14.39	29.50661	2.983016	17.78253	- 10.429	2017
-5.96	14.40147	3.100401	17.76729	- 9.41	2018
-10.89	9.1528	2.827329	16.77058	- 7.409	2019
-11.17	5.044933	1.524629	15.75917	- 7.489	2020
-18.44	5.214049	1.206179	15.64453	- 6.95	2021
-16.55	13.89566	2.391181	19.16044	- 5.78	2022
-10.90	33.88478	2.484984	30.62641	- 7.57	2202
-15.29	17.6084	2.027	21.8104	6.76-	2024

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمدة (2000-2024) وفق المصادر الآتية:

<https://www.imf.org> و <https://www.albankaldawli.org>